

وزارة الدفاع الجزائرية تنفي فرار جنرال عسكري منعا للتأويلات

على قائد الجيش السابق أحمد قايد صالح، على غرار الغالي بلقصور، بلميلو، وإسبيني بوعزة، سلامية وأخيرا ضابط الصف قريمط بونويرة، وهي الوجوه التي ارتبطت بحقبة قيادة الجنرال قايد صالح للجيش قبل وفاته نهاية العام المنقضي. وندد بيان وزارة الدفاع الجزائرية، ما وصفه بـ"الممارسات الخبيثة، التي ستتخذ الإجراءات القانونية المناسبة لمتابعة هؤلاء الأشخاص الواقفين فيها قضائياً، في إشارة إلى دوائر سياسية وإعلامية مهاجرة تعارض السلطة، وتروج لتجانبات داخل أروقة المؤسسة العسكرية بين ما تصفه بـ"الأجنحة المتصارعة على السلطة".

وأفضت حملة التغييرات داخل الجيش منذ عامين، إلى حالة من عدم الاستقرار في المناصب والدوائر، حيث لم يقض بعض الضباط إلا مهلة شهرين في مناصب عينوا فيها، ثم أقبلوا منها أو أحيلوا إلى مهام أخرى، وهو ما ساهم في تفاقم الشكوك حول خلفيات وأسباب التغييرات المستمرة، وطرح إمكانية احتدام صراع داخل المؤسسة العسكرية. وكانت الجزائر قد أعلنت هذا الأسبوع، عن استعادة ضابط الصف قريمط بونويرة من تركيا بعد اتصالات بين قيادة البلدين، وهو الضابط الذي يوصف بـ"خزانة أسرار" القائد السابق للجيش قايد صالح، وقد تم إحالته على القضاء العسكري للاستماع إليه بشأن عدة تهم، أبرزها تسريب أسرار عسكرية لدوائر وصفت بـ"المعادية والمفرضة".

طرف المصالح الصحية والاجتماعية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، على مستوى أحد المستشفيات في بلد أوروبي منذ شهر فبراير 2020، وأنه لم يغادر هذا المستشفى للعلاج في أي بلد آخر إلى أن عاد يوم الثلاثاء إلى أرض الوطن، بعد أن نصحه أطباؤه المعالجون باستكمال العلاج على مستوى المستشفى المركزي للجيش محمد الصغير النقاش بعين النعجة".

أفضت حملة التغييرات المفتوحة داخل الجيش منذ عامين، إلى حالة من عدم الاستقرار في المناصب والدوائر

وترتبط اللواء مفتاح صواب، علاقة مصاهرة بالقائد السابق لأركان الجيش، الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، ولم يظهر منذ عدة أشهر في منصبه بقيادة الناحية العسكرية الثانية، مما رجح فرضية فراره للخارج، خاصة في ظل وجود عدد من الضباط في الحالة المذكورة، على غرار القائد السابق لجهان الدرك الوطني الجنرال الغالي بلقصور. ويربط هؤلاء غياب الجنرال المذكور عن الواجهة، بإمكانية وقوعه تحت طائلة تغيير موازين القوى داخل المؤسسة العسكرية، خاصة بعد إزاحة عدد من الضباط السامين والجنرالات المحسوبين

صابر بليدي

الجزائر - نفت وزارة الدفاع الجزائرية، أن يكون الجنرال مفتاح صواب، الذي كان يشغل منصب قائد الناحية العسكرية الثانية (وهران)، قد فر إلى خارج البلاد، حسب ما يتم الترويج له من طرف دوائر جزائرية في الخارج معروفة بمواقفها المعارضة للسلطة.

وفندت الوزارة في بيان لها أصدرته الأربعاء، "بشكل قطعي"، معلومات وصفتها بـ"الكاذبة"، تم تداولها من طرف من نعتتهم بـ"أشباه صحفيين ماجورين"، حول وجود الجنرال مفتاح صواب في حالة فرار بالخارج، والحقيقة أن الرجل كان "في رحلة علاجية بأوروبا، وقد عاد الثلاثاء إلى أرض الوطن".

وذكر البيان "تتعلق بعض الأشخاص الهاربين خارج الوطن، والذين يمتنون الإفراء وتزييف الحقائق، معلومات كاذبة من نسج خيالهم تزعم بأن اللواء مفتاح صواب، قائد الناحية العسكرية الثانية السابق، كان في حالة فرار لإحدى البلدان الأوروبية، وأنه متابع قضائياً من طرف العدالة الجزائرية".

وأضاف "تفند وزارة الدفاع الوطني بشكل قطعي هذه المعلومات الكاذبة التي يتداولها أشباه صحفيين ماجورين، هم أنفسهم متابعون قضائياً وفي حالة فرار، يمارسون الإبتزاز والتغليب لتوجيه الرأي العام بما يخدم أهدافهم المغرضة". وأكدت وزارة الدفاع على أن "اللواء مفتاح صواب، استفاد من تكفل طبي من

اتحاد الشغل يتعهد بالتصدي للمشروع الإخواني في تونس

تصاعد وتيرة المطالب بإبعاد الغنوشي عن البرلمان



مصارعة الإخوان وأذرعهم

بإعادة التقدم بلائحة جديدة لسحب الثقة من رئيس البرلمان، حيث أعلن مصطفى بن أحمد القيادي في حركة تحيا تونس، ورئيس كتلتها النيابية (11 نائبا)، أن حركته وحزب التيار الديمقراطي، أكدت لرئيس الحكومة المكلف هشام المشيشي، أنه "بالإمكان تشكيل حكومة جديدة دون حركة النهضة، التي هي حركة لا تؤمن بالديمقراطية، ولا تريد أن تحكم مع الناس بل أن تحكم بالناس".

ولا يفضل هذا الارتفاع الحاد في المواقف عن الحسابات السياسية القائمة في علاقة بضرورة التصدي لمناورات حركة النهضة الإسلامية، التي طالما مارسها في إطار سعيها لتمرير خياراتها على أرضية تقاسم الأهداف والأجندات مع المشروع الإخواني في مجمل المنطقة.

كما يفترض أن تكون له تبعات سياسية مباشرة على المشهد العام في البلاد بما يهيئ لمناخ داخلي قد يفرض على الطبقة السياسية واقعا يجبرها على تغيير السياسات التي انتهجتها في التعاطي مع المشروع الإخواني في تونس، لاسيما في هذا التوقيت الذي بدأ فيه التسخين في المواقف لإعادة التقدم بلائحة جديدة لسحب الثقة من راشد الغنوشي كرئيس للبرلمان، يأخذ حده الأقصى. وفي سياق هذا التطور اللافت الذي وقع هذه التطورات، يعود الجوانب الذي بات يحيط بالهذه، تسارعت التحركات السياسية لترتيب الأولويات في علاقة بضرورة إبعاد راشد الغنوشي عن رئاسة البرلمان، وكذلك أيضا إبعاد حركة النهضة عن الحكومة القادمة. وبدا ذلك واضحا من خلال التصريحات التي تواترت للمطالبة

في تطور لافت للأحداث المتسارعة في تونس، تعهد الاتحاد العام التونسي للشغل للإخواني في بلاده في تصعيد يرى مراقبون أنه سيفاقم عزلة حركة النهضة الإسلامية لاسيما مع عودة مسألة الإطاحة بزعيمها راشد الغنوشي من رئاسة البرلمان وبقوة رغم أن المحاولة السابقة باءت بالفشل.

الجمعي قاسمي

تونس - رفع الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، من منسوب انتقاداته ورفضه القاطع للمشروع الإخواني في تونس، وذلك في تصعيد لافت اقترن مع حراك سياسي استثنائي تصاعدت فيه وتيرة الدعوات المطالبة بإعادة تقديم لائحة لسحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي يراس أيضا حركة النهضة الإسلامية.

وفي توصيف غير مسبوق، لم يتردد نورالدين الطيوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، في القول في كلمة قالها الأربعاء في مدينة صفاقس، إن منطلقاته النقابية "ستبقى السد المنيع أمام الخيارات الإخوانية التي تستهدف تدمير مكتسبات الدولة المدنية"، وستفشل مخططات أصحاب "الفكر المتكلس".

وهذه المرة الأولى التي يستخدم فيها الطيوي عبارة "الخيارات الإخوانية" التي تحيل مباشرة إلى حركة النهضة الإسلامية المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، وتوابعها من تنظيمات الإسلام السياسي، وخاصة منها "اتلاف الكرامة" الذي يجاهر بتأييده للمشاريع الإخوانية في تونس والمنطقة عموما.

وخاطب الطيوي في كلمته أصحاب الفكر الإخواني، قائلا "انتم مدرتم هذا الوطن طيلة السنوات العشر الماضية... ولن نسمح لكم بالاستمرار في خياركم... وسنكون في مقدمة القوى الديمقراطية والتقدمية التي تؤمن بالدولة الوطنية المدنية، من أجل تعديل البوصلة نحو الخيارات الوطنية البحتة".

وشدد في المقابل، على ضرورة صيانة استقلالية القرار الوطني التونسي، وعلى رفض سياسة المحاور التي يبريد البعض دفع البلاد نحوها، مؤكدا في نفس الوقت على أن "المواثبات الخبيثة التي تستهدف البلاد ستحتطم على سور الاتحاد العام التونسي للشغل".



زهير المفزاوي
النهضة لا تؤمن بالديمقراطية ولا تريد أن تحكم مع الناس

ويرى مراقبون أن هذا الارتفاع في حدة التصريحات الدالة على رفض المشروع الإخواني، من شأنه خلط الأوراق السياسية المرتبطة بسياق الترتيبات التي سنتهي إليها المشاورات التي يجريها حاليا رئيس الحكومة المكلف هشام المشيشي مع الأحزاب

الداخلية المغربية تؤجل إخراج السجل الاجتماعي منعا لأي توظيف انتخابي

من جانبه، اعتبر الباحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية بجامعة الدار البيضاء عتيق السعيد أن إحداث السجل الاجتماعي الموحد، يأتي في سياق الرؤية المتبصرة للملك محمد السادس الرامية إلى إرساء عقد اجتماعي تنموي جديد في إطار متكامل ودقيق، يحقق تنمية متوازنة وعادلة للتنسيق المجتمعي والمساهمة في إرساء مناخ للاستقرار والسلم الاجتماعي.



شريعة لموير

تقييد جاهزية السجل قبل الانتخابات بوضع استباقية الداخلية

ويرى مراقبون أن هذه الآلية تضع حدا لأي تجاوز من أي حزب، كون هذا السجل مشروعا اجتماعيا استراتيجيا يهم فئات واسعة من المغربية، ما استدعى إعادة هيكلة شاملة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحصانة الاجتماعية بعيدا عن الحسابات الضيقة للسياسيين.

ولفتت شريعة لموير إلى أن "التلاعب يمكن أن يطول المستفيدين من هذا السجل، لذلك فإن الرهان الحقيقي المطروح على الداخلية في التعاطي مع هذا الملف هو الحزم واعتماد مقاربة جزئية في حال ثبت أي استغلال، خصوصا وأنه حتى التواريخ التي اعتمدها الداخلية متقاربة زمنيا مع فترة الحملة الانتخابية في سبتمبر من السنة المقبلة".



منع استغلال الفئات الهشة سياسيا

لكافة المغاربة هو شغله الشاغل، داعيا بهذا الصدد إلى الإسراع في تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، محذرا من أي استغلال سياسي

لـ"المشروع النبيل". وتعمل الدولة على تقنين السجل الاجتماعي وأخذ الوقت الكامل لإخراجه في الصيغة المثلى، درءا لأي استغلال سياسي من طرف الأحزاب، واستعماله كدعاية في الحملات الانتخابية، على غرار العديد من البرامج مثل "تيسير" و"راميد" ودعم الأرمال، والمنح المخصصة للطلبة وقفة رمضان.

وأكد نورالدين رقيق، البرلماني عن حزب الاستقلال المعارض، أن إخراج السجل الاجتماعي أصبح ضرورة ملحة لتقديم الدعم الاجتماعي لعدد من الطبقات المعوزة والهشة.

وقد اتهم برلمانيون بعض الأحزاب السياسية بالاستغلال غير البريء لملف مساعدة الأرمال على سبيل المثال، بتوزيع استثمارات تحمل رمزها الانتخابي، في ضرب سافر للعملية الإنسانية التي تم توظيفها سياسيا عليها الإدارات العمومية، بناء على طلب بانها من اقتراحها.

وقال عدي بوعرفة، وهو برلماني عن حزب الأصالة والمعاصرة، المعارض، إن من شأن السجل الاجتماعي الموحد أن يضع حدا للاستغلال السياسي لفقر المغربية ووضعها الهشاشة التي يعيشها الملايين، موضحا أن استغلال أوضاع الفئات الهشة من أرمال ويتامى ومعاقين في الخطاب السياسي، والاستغلال الانتخابي، ظهر مع الحكومة التي ترأسها العدالة والتنمية.

وقالت شريعة لموير، الباحثة في العلوم السياسية، لـ"العرب"، إن "تقييد جاهزية هذا السجل قبل موعد الانتخابات يوضح الاستباقية التي تراهن عليها الداخلية أمام إمكانية استغلال الأحزاب لهذا الإنجاز خصوصا تزامنه مع فترة الانتخابات، وراهنية الزمن السياسي الذي تتعامل بها الأحزاب أثناء الحملة الانتخابية قصد حصد الأصوات الانتخابية".

وكان حزب العدالة والتنمية قد احتج، قبل أيام، على تأجيل إخراج السجل الاجتماعي الموحد إلى ما بعد الانتخابات، وقال مصطفى الإبراهيمي، رئيس كتلة العدالة والتنمية في مجلس النواب (البرلمان)، إن "إخراج السجل الاجتماعي الموحد ضرورة ملحة، ومستعجلة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد".

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد قال في خطاب العرش إن توفير الحماية والتغطية الاجتماعية

محمد ماموني العلوي

الرباط - رغم إلحاح عدد من السياسيين بالإسراع في إخراج السجل الاجتماعي الموحد، أكدت وزارة الداخلية أن "السجل الوطني للسكان سيكون جاهزا في يونيو أو يوليو من السنة المقبلة، لكن لا يمكن تجربته في شهر أغسطس 2021 لأن الانتخابات التشريعية ستكون بداية شهر سبتمبر 2021".

وفي هذا الصدد قال نورالدين بوطيبي، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، "لا يمكن أن نبدا في أغسطس لأن هناك انتخابات، وعندما نخطاها سنقوم بتجريب السجل الوطني للسكان على صعيد جهة الرباط - سلا - القنيطرة والقيام بالإصلاحات، والتعديلات الضرورية، وسيكون معه السجل الاجتماعي الموحد".

والسجل الاجتماعي الموحد، وهو سجل رقمي إلكتروني، يتم من خلاله تسجيل الأسر الهشة قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي التي تشرّف عليها الإدارات العمومية، بناء على طلب يقدمه الشخص المصرح باسم الأسرة، ووفق تقني معين.

ويرجع مراقبون هذا التأجيل إلى قطع الطريق على التنظيمات السياسية والجمعيات التابعة لها من محاولة الاستغلال لهذا المنتج الاجتماعي لأغراض انتخابية.

وقالت شريعة لموير، الباحثة في العلوم السياسية، لـ"العرب"، إن "تقييد جاهزية هذا السجل قبل موعد الانتخابات يوضح الاستباقية التي تراهن عليها الداخلية أمام إمكانية استغلال الأحزاب لهذا الإنجاز خصوصا تزامنه مع فترة الانتخابات، وراهنية الزمن السياسي الذي تتعامل بها الأحزاب أثناء الحملة الانتخابية قصد حصد الأصوات الانتخابية".

وكان حزب العدالة والتنمية قد احتج، قبل أيام، على تأجيل إخراج السجل الاجتماعي الموحد إلى ما بعد الانتخابات، وقال مصطفى الإبراهيمي، رئيس كتلة العدالة والتنمية في مجلس النواب (البرلمان)، إن "إخراج السجل الاجتماعي الموحد ضرورة ملحة، ومستعجلة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد".

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد قال في خطاب العرش إن توفير الحماية والتغطية الاجتماعية

تونس تستعد لموجة ثانية من كورونا

خالد هدوي

خلال ندوة صحافية أن الحالات المحلية موزعة بمناطق مجمعة وهي سوسة والقبرون ومطار تونس قرطاج. وحملت مسؤولية ارتفاع عدد الإصابات إلى المسافرين القادمين من الخارج الذين لم يلتزموا بالبروتوكولات الصحية. وأضافت بن عليّة أن كورونا قد يتواصل لمدة أشهر أو سنتين وما على التونسيين إلا أن يتعايشوا معه، وأن هذا الفيروس ليس مؤقتا بديل أنه واصل انتشاره في أكثر من فصل. وتزداد مخاوف التونسيين من عودة قوية للإصابات بالفايروس بعد فترة من "الهدنة" وصلت إلى حد تسجيل صفر إصابة، وانفراج مؤقت

للأزمة التي رمت بظلالها على مختلف الأصعدة في البلاد. وأكد النائب السابق بالبرلمان والمستشار لدى منظمة الصحة العالمية بتونس سهيل العلوي أن "عودة الوباء كانت بسبب إجراءات فتح الحدود بطريقة التصنيف الخاطئة للبلدان التي تنتشر فيها الجائحة". ودعا العلوي في تصريح لـ"العرب"، إلى ضرورة التوقي الجيد في طريقة التأقلم مع المرض مع إجبارية ارتداء الكمامات والحفاظ على قواعد التباعد بين المواطنين". والثلاثاء، أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخاخ تفعيل قاعة العمليات الخاصة بالهئية الوطنية لمجابهة كورونا واتخاذ إجراءات التوقي والمتابعة الضرورية.

تونس - يثير ارتفاع عدد الإصابات بفايروس كورونا المستجد في تونس مخاوف من استفحال المرض مجددا، بعد النجاح المؤقت في احتواء الوباء، حيث تم تسجيل 346 حالة إصابة مستوردة و66 إصابة محلية منذ فتح الحدود يوم 27 يونيو الماضي.

ويطرح تضاعف عدد الإصابات مسألة مدى استعداد السلطات وعلى رأسها الحكومة لكبح جماح موجة ثانية من الوباء، فضلا عن مخططات هيكل الدولة للخروج من الأزمة بأخف الأضرار. وأكدت نصاف بن عليّة رئيسة المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة